

لقاء حول «دور الصناعة اللبنانية واهميتها في الاقتصاد الوطني»؛ لإنشاء هيئة طوارئ تعد برنامج عمل متكامل وتشكيل لوبي صناعي ضاغط



وسلط المشاكل والتحديات التي يواجهها القطاع الصناعي وخصوصاً مشكلة تصدير المنتجات بعد إقفال معابر التصدير، في ظل غياب سياسة حكومية لدعمه، نظمت جمعية الصناعيين اللبنانيين لقاء حوارياً مع وزير الصناعة الدكتور حسين الحاج حسن ونواب يمثّلون كل الكتل النيابية، جرى خلاله عرض لوائح القطاع الصناعي والتحديات التي يواجهها والخطوات المطلوبة لدعمه.

وشارك في اللقاء الذي حمل عنوان «دور الصناعة اللبنانية واهميتها في الاقتصاد الوطني»، رئيس لجنة الاقتصاد والصناعة النائب جان أوغاسسيان، والنواب: أسطفان الدويهي، ياسين جابر، ميشال موسى، هاغوب بقرادونيان، هنري حلو، آلان عون، فادي الهبر، جوزف المعلوف، كاظم الخير، وعلّي فياض، المدير العام لوزارة الصناعة داني جديون، رئيس جمعية الصناعيين الدكتور فادي الجميل وعدد من أعضاء مجلس إدارة الجمعية، إلى جانب حشد من الصناعيين والإعلاميين، في فندق «هيلتون متروبوليتان بالاس» - سن الفيل.

الدكاش

بداية، ألقى رئيس لجنة الضغط عضو مجلس الشورى في جمعية الصناعيين شوقي الدكاش كلمة أشار فيها إلى أنّ «أمن اللبنانيين الاقتصادي في خطر والمنظومة الاقتصادية اللبنانية مهددة في الصميم»، وقال: «إذا كان اللبنانيون منقسمين بحدة في شأن التصراع السياسي في المنطقة العربية، فهذا يجب ألا يعمي البصيرة عن أنّ مصادر سداد العجز في الميزان التجاري باتت في خطر. وهذا يحتم عليهم مسؤولية الجلوس معًا حول طاولة حوار اقتصادية تحفظ الاقتصاد الوطني، وتحميه من ترددات الأزمة الائتمانية والإنقسام السياسي على المستوى الداخلي. إن هذا الواقع يدفعنا إلى إعلان خطة طوارئ اقتصادية والإعداد لحالات استثنائية تتشارك فيها كل مكونات لبنان، وتتمتع سقوط الهيكل على رؤوس الجميع».

الجميل

ثم كانت كلمة الجميل أكد فيها أنّ «الصناعة اللبنانية مشروع وطني واعد، وهي قادرة على توفير فرص العمل المطلوبة للنموذج اللبناني»، لافتاً إلى أنّ الصناعي اللبناني أظهر مرونة فائقة سمحت له بالتأقلم مع التغيرات وقدرته على النهوض إثر كل دمار ووصف تعرضه له لبنان، وتمكن بتفانيه والتزامه والعمل على الارتباطات من كسب البلدان المعادية ببجارة، واللجوء إلى البلدان الأكثر تطلبا مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وفرنسا وبلجيكا. ونتيجة لى هذه القدرات، نمت الصادرات الصناعية وتضاعفت من

1.667 مليار دولار في العام 2005 إلى 3.15 مليار دولار عام 2014».

ولفت إلى أنّ الصناعيين يواجهون منافسة جديدة تتمثل بالإغراق والمنافسة إلى جانب انتقال بعض المصانع السورية إلى لبنان وهي تعمل اليوم من دون ترخيص وتنافس اليد العاملة والمصانع اللبنانية. ناهيك بالائزمات المتواصلة وكان آخرها أزمة المرفأ مع توقف العمل بالخط الأخضر، إلى إغلاق المعابر البرية أمام أسواقنا التقليدية». وطالب الجميل «بإقرار منظومة اجتماعية شاملة تتركز على النقاط الست الآتية:

– حزمة تحفيزات جديدة للاقتصاد تشمل كل القطاعات من دون استثناء لتوفير النمو والحفاظة على فرص عمل اللبنانيين وتوفير فرص جيدة.

– إقرار خطة إصلاح الإدارة وتفعيلها على مراحل وضمن فترة زمنية محددة عبر برامج إعادة تموضع الموظفين وتحويل الفائض على الإدارات المحلية.

– تحسين الوضع الاجتماعي للقطاعين العام والخاص عبر: إقرار سلسلة رتب ورواتب مدرّسة ومقسطة، تصحيح الأجور للحدّ الأدنى من القطاع الخاص حسب مؤشر الغلاء الرسمي، معالجة ضمان الشبخوخة، توفير الطباية بعد عمر 64، اعتماد «البنية العمالة اللبنانية» ضمن برنامج زمني محدد.

– تحسين الاستقرار الداخلي والأمني والاجتماعي بالتعاون مع المجتمع الدولي والمطالبة ببرنامج مساعدات دولي، أسوة بالمساعدات التي يتلقاها لتعزيز الوضع الأمني، بغية تخفيف أعباء النازحين السوريين.

– اتخاذ التدابير اللازمة لإطلاق الشراكة بين القطاعين العام والخاص PPP.

– إطلاق رؤية واضحة لاستثمار النفط والغاز ووضع رزمة للإدانة

لقاء بين جمعية تجار بيروت وصندوق النقد الدولي شماس؛ لتخفيض الاعتماد على تحويلات المغرّبين

استضافت جمعية تجار بيروت الوفد الرسمي لصندوق النقد الدولي إلى لبنان برئاسة ألكالزا فيديلينو للتشاور حول آخر المستجدات على الساحة الاقتصادية اللبنانية بشكل عام، وعلى الصعيد التجاري بشكل خاص، وكان في استقبال الوفد شماس ونائب الرئيس وعدد من أعضاء مجلس الإدارة، ومطلون بارزون عن أهم القطاعات التجارية في البلاد.

وأتى شماس في كلمته، على أهمية التقارير والتوصيات التي يصدرها صندوق النقد الدولي من جزءاً زيارته السنوية، ثم عرض الأوضاع الراهنة مشدداً على قراءة واقعية للمسببات والحلول، ملقياً الضوء على «الركود الذي تشهده الأسواق اللبنانية منذ فترة ليست ببعيدة، وما آل إليه هذا الركود من أزمة خانقة على مستوى السيولة في

الأشهر الأخيرة» وأشار إلى أنّ «هناك أربعة محركات أساسية للنمو، بدءاً بالاستثمار العام (في غياب موازنة عامة للسنة العاشرة على التوالي ومشروع موازنة متروحة حالياً لا يتعدّى فيه مستوى الإنفاق العام الاستثماري عتبة الـ 8 في المئة من مجموع الموازنة)، والاستثمار الخاص (الذي بات غالباً كلياً بسبب عدم اليقين وعدم الاستقرار، بعدما شهد طفرة ملموسة في آيا النمو بعد تسوية الدوحة حين أقدم رجال الأعمال على الاستثمار السخي في مجالات التجديد والتوسيع

اللقاء السنوي لكادر «الريجي» في صور

سقاوي؛ نضعي لنكون مؤسسة نموذجية

عقدت إدارة حصر التبغ والتنيك «الريجي» لقاءها السنوي الثاني للكار العالي فيها، بمشاركة أعضاء لجنة الإدارة والمديرين ورؤساء المصالح وفريق الموارد البشرية، وتم فيه تحديد رؤية «الريجي» ووضع توصيات عملية تتعلق بدورها في مجال المسؤولية المجتمعية. أقيم اللقاء الذي استمر على مدى يومين في فندق «رست هاوس» في صور، بالتعاون مع معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، وشارك في افتتاحه رئيس «الريجي» ميريما العام المهندس ناصيف سقاوي، ورئيسة المعهد لمياء البيض بساط، ورئيس بلدية صور المهندس حسن

دبوق، ورئيس المنطقة التربوية في الجنوب باسم عباس. واعتبر سقاوي، أنّ «الريجي» مؤسسة ناجحة على المستوى المالي والتجاري والصناعي والزراعي والإداري، وقال: «هدفنا لا يقتصر على ذلك، بل نحن نسعى لتكون مؤسسة نموذجية على المستوى كافة، وهذا طبعاً هدف شركائنا في التدريب معهد باسل فليحان لأنه مؤسسة نموذجية في مجالها». ورأى أنّ اللقاء «فرصة لكسر جليد روتيني المكاتب والعلاقات الرسمية وللتفاعل والتواصل والتفاهم والانسجام ضمن فريق الريجي، وهو كذلك فرصة للإبداع والخروج بأفكار

البناء

لقاء حول «دور الصناعة اللبنانية واهميتها في الاقتصاد الوطني»؛ لإنشاء هيئة طوارئ تعد برنامج عمل متكامل وتشكيل لوبي صناعي ضاغط

ضاهر

ثم كانت كلمة لعضو مجلس الإدارة ميشال ضاهر تحدث فيها عن تحديات المستثمرين اللبنانيين في دول الإغتراب، وقال: «إن لبنان اليوم يستورد بما قيمته 21 مليار دولار ويصدر بـ 3 مليارات دولار، ونحن نسعى اليوم إلى خفض الاستيراد 500 مليون دولار وزيادة الصادرات بالنسبة نفسها أي 500 مليون دولار، على أنّ هذه الخطوة كفيلة بتوفير 20 ألف فرصة عمل سنوياً».

النواب المشاركون

ثم كانت كلمات للنواب المشاركين ركزت على «ضرورة دعم هذا القطاع».

واعترى النائب جوزيف المعلوف أنّ «المشكلة الحقيقية في لبنان تكمن في غياب التخطيط»، ودعا الوزراء إلى «إيجاد آلية طوارئ لمساعدة الصناعيين».

أما النائب أسطفان الدويهي؛ فاعتبر أنّ «الدولة لم تدعم يوماً القطاع الصناعي، كيف ذلك ولا سياسة اقتصادية للدولة ولا موازنة منذ العام 2005».

ودعا النائب علي فياض، بدوره، إلى «تحسين السياسة عن الاقتصاد»، ودعا النائب فادي الهبر إلى «إجراء حوار اقتصادي هادئ يهدف إلى تفعيل الصناعة»، أما النائب آلان عون، فرحب «بمبادرة جمع القطاع الصناعي مع القطاع العام»، ودعا إلى «وضع آلية للتنسيق»، وأمل أنّ «تكون القرارات محصوة بمطالب معينة لمعالجتها بمسؤولية».

واعترى النائب جان أوغاسسيان أنّ «هناك مسؤولية على مجلس النواب عند إقرار المشاريع التي تختص بالقطاع الصناعي»، مبيداً «استعداده لفتح أبواب لجنة التشاور والصناعة النيابية لمناقشة كل ما يخدم الصناعة الوطنية والاقتصاد الوطني».

وتحدث النائب ياسين جابر عن «قانون الدمج الصناعي التي تدرسه اللجان الفرعية رانها»، فيما اعتبر النائب هنري حلوان أنّ «قرار الموازنة هو خطوة أساسية اليوم من أجل بناء سياسة داعمة لكل القطاعات»، أما النائب ميشال موسى، فتحدث عن «القوانين قيد المناقشة اليوم في مجلس النواب والمختصة بالقطاع الصناعي»، وأكد النائب كاظم الخير «هجوم تيار المستقبل للتعاون مع التشريع بما يخدم القطاع الخاص عموماً والصناعي خصوصاً».

وفي ختام اللقاء، أعلن وزير الصناعة عن «إعادة ورقة عمل خلال 15 يوماً ترسل بعدها إلى النواب المشاركين في اللقاء مطلى كل التغييرات التي ستتمخذه عن الاجتماع ثان يتم خلاله النقاش في ورقة العمل والتي ستتمتعن مطالب القطاع وسبل دعمه».

«المال» تتابع درس مشروع «مكافحة تبييض الأموال» اليوم

تتابع لجنة المال والموازنة النيابية خلال جلسة تعقدها اليوم برئاسة النائب ابراهيم كتعان، دراسة مشروع قانون تبييض الأموال، بهدف وضع اللمسات الأخيرة على التعديلات المطلوبة على المشروع، بعد جلسة عقدتها أول من أمس، أوضح بعدها كتعان أنها خصصت لحسم النقاط العالقة بين وزارة المال وصرف لبنان».

وفي هذا السياق، قال مدير الشؤون القانونية في مصرف لبنان بيار كتعان الذي شارك في اجتماع اللجنة، لـ «المركزية»: «بدأنا ندرس مواد المشروع المقدم كل مادة على حدة، وأجرنا الأساسية منها وتبقى المواد الأخرى التي ندرسها بالتسلسل. بداية إنجرتنا الشؤون واتفقنا على صياغات محددة، وسنتاً عن ذلك (اليوم) المواد المتبقية منه حيث نأمل الانتهاء منها في اليوم ذاته، وإلا احتجنا إلى جلسة أخرى لاحقاً». وأوضح أنه تم خلال الجلسة الماضية «الاتفاق على إدخال بعض التعديلات ووضع بعض النقاط الفنية المحددة»، مؤكداً أنّ «لا نقاط أساسية عالقة، بل هناك بند «إنشاء محكمة خاصة بجرائم تبييض الأموال، التي اتفقنا على مبداءها، وسيجري العمل على صياغة المادة المتعلقة بها، والتي ستطلب ما يسمى بالأخذ والرأفة في تبادل وجهات النظر حيالها».

وعما إذا كان مصرف لبنان أو القطاع المصرفي يتعرضان لضغوطات دولية حيال ضرورة إقرار مشاريع القوانين المالية العالقة في مجلس النواب، قال كتعان: «هناك ضغط والحاد دوليان، إذ أنّ مشروع قانون «مكافحة تبييض الأموال» مطروح منذ زمن وسبق وخصرنا النصوص الخاصة به منذ أربع وخمسة سنوات، وتعايقت حكومات عدة وأعيد النظر في عدد من النصوص والتعديلات الخاصة به، كما أنّ هناك موافق متخذة في مجلس النواب إن كانت سياسية أو تقنية، أشرت في الموضوع، واليوم نرغب في هذه الفرصة الأخيرة أن ننجز هذا المشروع على أن يحال من اللجان النيابية المشتركة إلى مجلس النواب لاتخاذ قرار سريع في شأنه، ونتمنى أن يكون هذا المشروع دافعاً لاتخاذ المجلس نتيجة الضغط الدولي لإقراره».

بحث أوضاع المستشفيات الحكومية مع مديرها

أبوفاعور؛ لإعادة هيكلة الأوضاع المالية ورفع الموازنات التشغيلية

مع الجهات الضامنة، ما يتطلب نقاشاً مع هذه الجهات».

أزمة الرواتب وتطرق إلى أزمة الرواتب، فقال: «من بين ستة وعشرين مستشفى حكومياً، هناك أربعة أو خمسة مستشفيات فقط يعاني موظفوها من رواتب مستحقة لم يقبضوها وهي متراكمة من فترات وسنوات سابقة»، مؤكداً أنّ راتب الموظف حق مقدس، والاستقرار الوظيفي أمر أساسي». ورأى أنّ الاقتراح لمعالجة الأمر يقضي بتوطين رواتب الموظفين، «وهذا يحل أزمة موظفي المال والمتعاقدين»، أما بالنسبة إلى الذين يعملون بالفاتورة، فوعد أبو فاعور «بإيجاد إجراء معين لهم، ليقبضوا أيضاً رواتبهم في الوقت المناسب».

وأكد وزير الصحة أنّ «هناك حاجة لإعادة هيكلة عمل المستشفيات الحكومية من قبل وزارة الصحة» واعتبر أنّ «الحاجة ماسة إلى إعادة هيكلة الأوضاع المالية للمستشفيات الحكومية من خلال رفع السقف المالية والموازنات التشغيلية»، وأكد أنه سيطرح الموضوع على جدول أعمال مجلس الوزراء يوم الخميس، «وخصوصاً أنّ الموازنات المالية للمستشفيات بقيت على ما هي عليه منذ ثلاث سنوات».

وتحدث أبو فاعور عن المستحققات العالقة مع الضمان، وبعضها له وبعضها الآخر عليه، مؤكداً أنه سيعمل من الضمان «إجراء مضافة بمرور معينة من ضمن القوانين».

وفي موضوع المصالحات مع المستشفيات الحكومية والخاصة والمتدا من العام 2001 إلى العام 2011، والبالغة قيمتها 120 مليار ليرة لبنانية، لفت إلى «وجود قانون في هذا الشأن في المجلس النيابي وقد تم تشكيل لجنة لهذا الأمر، إلا أنها لم تجتمع حتى الآن نظراً إلى انشغال مدير عام وزارة المالية بإعادة الموازنة»، وأكد أنه سيعتبع الموضوع مع وزير المالية «لتسريع هذا الأمر يخدم المستشفيات كافة، الحكومية منها والخاصة».

افتتح الاجتماع الأول للجنة المشتركة بين لبنان و«ميركوسور»

حكيم؛ لتعزيز التعاون بين الجانبين في مختلف المجالات

وأضاف: «نحن نعلم أنّ العلاقة بين لبنان والدول الأعضاء في ميركوسور ليست جديدة في المجال وقد استضافت غالبية المهجرين اللبنانيين في القرنين 19 و20. ومن أصل 18 مليون لبناني يقم في منطقة ميركوسور وجزء كبير منهم حتى اليوم يحافظ على علاقات بشرية قوية مع لبنان. فقد أصبح أولوية لبنان بناء علاقات وتعزيز التعاون بين الجانبين في مختلف المجالات».

ولفت إلى أنّ «فرص تطوير وتعزيز التعاون الثنائي بين بلدينا كثيرة، واعتقد أنّ مذكرة التفاهم حول التعاون التجاري والاقتصادي التي تم توقيعها في وقت سابق بين ميركوسور وجمهورية لبنان يوفر قاعدة كبيرة لتعزيز وتشجيع التوسع في التجارة والعلاقات الاقتصادية. ونحن في حاجة إلى هذه المذكرة (مذكرة التفاهم) ونأمل خلال هذا الاجتماع أننا سوف نكون قادرين على تأسيس أسباب مشتركة لتعزيز تنمية التجارة والاستثمارات والالتزام لتعزيز وتنويع التجارة بين بلدينا».

وأعرب عن ثقته بأنّ «هذه العملية سوف تكون سريعة ومفمرة وأنّ اللجنة المشتركة التي سيتم تشكيلها سوف تكون قادرة على إطلاق الإمكانيات المحصورة، كما أنني متأكد من أنّ المفاوضات الاقتصادية التي يجريها مع شركاء في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي». وختاماً، ألقى وزير الاقتصاد والتجارة آلان حكيم كلمة، قال فيها: «اجتمعنا اليوم مع نتيجة الجهود المشتركة بين الجانبين، والغرض منه هو بناء الروابط القائمة وتطويرها لما فيه مصلحة الطرفين».



حكيم متحدّثاً في المجلس الاقتصادي الاجتماعي

زعيتر؛ إشارات السير خلال أسبوعين

أكد وزير الأشغال العامة والنقل غازي زعيتر، في بيان، أنّ «إشارات السير سيبدأ العمل بتكريبها خلال أسبوعين كحدّ أقصى، وتشمل كل الطرق الولية، لأنّ الوزارة مسؤولة عن الطرق الدولية والرئيسية، كما اعتمدت الوزارة نوعية إشارات من حيث القياس والمواصفات العالمية وبأسعار محددة من قبل الوزارة».

كما عقد الوزير زعيتر في مكتبه أمس، اجتماعاً مع أعضاء اللجنة المؤقتة لإدارة واستثمار مرفأ بيروت، في حضور منطله في اللجنة، وتتاول «آلية عمل اللجنة وكيفية تفعيل سبل التنسيق، بما يضمن حسن وانتماق سير العمل، وصولاً

إلى تحقيق الأهداف المرجوة». كما تسلم زعيتر مذكرة إثنائية من بلديات ومخاتير وجمعيات في قضاء صور، لتسهيل الطريق الممتد من مرفق البرغلية حتى مدخل صور، باعتبارها الشريان الحيوي للمنطقة.

ثم بحث شؤوناً إثنائية مع النائب أنطوان زهرا، ثم مع رئيس بلدية مشحاشا الذي شكره على «اهتمامه بانماء المناطق المحرومة، وخصوصاً منطقة عكار، وإمكانية تعيد المدينة الكشيفية وإعادة تأهيل وصيانة طريق مشحاشا - حيزوق - المرزعة – العزمنة بموجب قرار مجلس الوزراء».

مواعيد

يُعقد يومي 14 و15 أيار الجاري المنتدى المصرفي المتخصص الذي ينظمه اتحاد المصارف العربية، بالتعاون مع الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب في العاصمة اللبنانية – بيروت، في فندق كورال بيتش بعنوان «آليات تخفيف منابع تمويل الإرهاب»، بمشاركة أكبر تجمع مصرفي، أممي لبناني وعربي ودولي ناشط في مجال مكافحة عمليات تمويل الإرهاب. ويشارك في فعاليات المنتدى وزير الداخلية والبلديات في لبنان نهاد المشووق ونخبة من قادة المؤسسات العربية والدولية النشطة في المجالات الرقابية والمالية حول العالم لخدمة الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب الدكتور محمد بن علي كومان، وخبراء ومهتمون في مجال مكافحة عمليات الإرهاب ورؤساء وحدات الإخبار المالي من لبنان والدول العربية. ويتحدث في افتتاح المنتدى رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، رئيس اللجنة التنفيذية في اتحاد المصارف العربية الدكتور جوزف طريبه، وكومان.

